# أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح دراسة حالة (الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية: ( 100FTSE) ببورصة لندن)

# *Effect of Mandatory IFRS on Profit Management Practices Case Study (Holding Companies Listed on the FTSE 100 Index of the London Stock Exchange)*

**أ. بوبكر رزيقات**[1]

جامعة المسيلة – الجزائر

boubaker.rezigat@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2019/04/01 تاريخ النشر: 2020/03/03

**Abstract:**

The objective of this study is to measure the impact of the application of IFRS on reducing profit management practices by dropping the theoretical study on a sample of stock companies listed on the stock exchange: (FTSE 100) during the period (2015-2017). Profit management practices were measured using a developed model, the Miller model, which is based on a relationship between the change in working capital and the net flow of operating activities.

The study concluded that the studied sample of the joint stock companies restricted on the previous stock exchange practiced earnings management to varying degrees, in a negative direction by deliberately reducing its profits, and a positive direction by deliberately maximizing their profits, Therefore, the mandatory application of international standards (IFRS) did not affect the reduction of earninds management practices in the sample companies. This indicates that earnings management is a phenomenon rather than a limited case.

**Keywords**: international standards, profit management, accounting measurement, London Stock Exchange, Miller Model.

**مقدمة:**

عندما يتشتت رأس مال الشركة بين عدد كبير من حملة الأسهم تظهر الحاجة الملحة للاستعانة بالخبرات الإدارية من خارج حملة الأسهم، فإن ذلك سيكون مدعاة للشعور بالخوف على مصالحهم، خاصة عندما لا يكون للإدارة حق في التدفقات النقدية المحققة من أدائها المتميز لموارد الشركة إلا بالقدر المتفق عليه، فالاختلاف بين حقوق السيطرة الإدارية وحقوق حملة الأسهم في التدفقات النقدية يقود إلى انحراف الإدارة عن سلوكها الوظيفي من منظور تعظيم ثروة حملة الأسهم، وذلك عن طريق اتخاذ قرارات تزيد من دالة منفعتهم الشخصية.

نظرا لما يترتب على ممارسات الإدارة، التي باتت تعرف في الفكر المحاسبي بـ إدارة الأرباح (Earning Management) حيث حظيت هذه الظاهرة (إدارة الأرباح) باهتمام كبير وذلك بسبب ما ينتج عنها من تظليل وطمس للحقائق، وزاد اهتمام الفكر المحاسبي بموضوع ممارسات إدارة الأرباح كأحد تكاليف الوكالة خاصة في السنوات الأخيرة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008–2009) مما نتج عنها آثار سلبية متمثلة في ظهور حالات فشل الأعمال وانهيار العديد من الشركات العملاقة مثل شركتي " Enron " و"WorldCom" الأمريكيتين، بجانب إفلاس كثير من الشركات العالمية.

1 المؤلف المرسل: رزيقات بوبكر، boubaker.rezigat@univ-msila.dz

تتزايد أهمية التقارير المالية في ظل عولمة أسواق الأوراق المالية، حيث تعد هذه الأخيرة من الأدوات المهمة للنمو والتنمية الاقتصادية في الدول، إذ أن عملية التنمية في أي دولة تتطلب رؤوس أموال مجمعة، وهنا يظهر دور أسواق الأوراق المالية في تجميع المدخرات الخاصة والعامة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المتنوعة ولجذب الاستثمارات ظهر توجه واسع من قبل العديد من أسواق الأوراق المالية المتطورة في الدول نحو اعتماد مجموعة من المتطلبات الأساسية للتسجيل لرفع جودة التقارير المالية للشركات المسجلة فيها، من بينها جودة المعايير المحاسبية وأثرها إنتاج معلومات محاسبية ملاءمة وممثلة بصدق، تساعد مستخدميها على اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية بشكل سليم، لذا فإن جودة المعايير المحاسبية تُعد من أهم العناصر التي يتعين توفرها لتحقيق جودة التقارير المالية.

يمكن القول أن المعايير الدولية (IFRS) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) هي المعايير ذات الجودة العالية فرغم أنها غير مُلزمة إلا أن معظم الدول اتجهت طواعية لتطبيقها أو محاولة التوافق بينها وبين المعايير المحلية، ويعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على تطوير هذه المعايير لتحقيق جودة القياس والإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة التقارير المالية، وبالتالي زيادة حجم منفعة مستخدمي التقارير المالية، والحد من التلاعب في البدائل والسياسات المحاسبية لأن من أهم أسباب قيام الإدارة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية هو تعدد السياسات والبدائل المحاسبية المختلفة.

في سياق ما سبق: تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: **هل أثر التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية (IFRS) على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة المسعرة بمؤشر ( 100FTSE) ببورصة لندن؟**

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة في الاهتمام المتزايد بموضوع ممارسات إدارة الأرباح وسبل الحد منها، حيث يُعد هذا الموضوع من القضايا الرئيسية على المستوى الدولي والمحلي خصوصاً بعد تزايد حالات الإفلاس المالي للشركات وتزايد الدعاوي القضائية على مكاتب المحاسبة والتدقيق التي تقوم بالتدقيق لتلك الشركات، واتهام المعايير الدولية (IFRS) بأنها المتسبب في الأزمة المالية الأخيرة (2008-2009)، كما أن هناك حاجة ملحة إلى دراسة وتحليل المشكلات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية (IFRS) التي تحتوي على أكثر من معالجة محاسبية بديلة واستغلالها من طرف إدارة الشركات للقيام بممارسات إدارة الأرباح.

**منهج الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي من خلاله سيتم إجراء الدراستين النظرية والتطبيقية، ففي الدراسة النظرية سنستند على المصادر المكتبية المتاحة في المكتبات العربية والأجنبية وكذلك البحوث المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) والمرتبطة بالموضوع، أما في الدراسة التطبيقية سيتم استخدام نموذج ميلر (Miller) لقياس ممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية: (بورصة لندن مؤشر ( 100FTSE).

من خلال مشكلة الدراسة ولمحاولة الإجابة عنها: ستكون الورقة البحثية مقسمة إلى أربعة محاور رئيسية متكاملة بداية ونهاية كالآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية (IFRS)؛

المحور الثاني: إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي؛

المحور الثالث: علاقة المعايير الدولية (IFRS) بممارسات إدارة الأرباح؛

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية.

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية (IFRS):**

يعود تاريخ تكوين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى عام 1973، عندما تم إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية ((IASC كان هدفها الأصلي توفير الدعم التقني للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع معايير محاسبية مناسبة ولكن مع مرور السنين ، تم توسيع هذا الهدف ، ليصبح له بعد دولي يتم بمقتضاه تطوير معايير محاسبية دولية تهدف بصفة عامة إلى تحقيق الانسجام والاتساق للسياسات والمعالجات المحاسبية بين الدول.

في عام 2001 ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي يقع على عاتقه مسؤولية لتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتضييق الفوارق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض التقارير المالية بهدف توفير معايير محاسبية أقل تعقيدا وتوفي بالاحتياجات المتجددة لممارسات الأعمال وإدارات الحكومات وتمكن من الحصول على معلومات ذات جودة تغطي احتياجات مستخدميها في صنع القرارات الاقتصادية بما فيها الكشف المبكر عن الأزمات.

**أولا: أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):**

تكمن الأهداف الرئيسية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في الآتي:

- تطوير مجموعة واحدة وموحدة عالية الجودة وعالمية من المعايير الدولية (IFRS) تمتاز بالسهولة والفهم.
- زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والاجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد البيانات المالية.
- الترويج والتشجيع على استخدام تلك المعايير والتطبيق الصارم لها.
- الأخذ في الحسبان احتياجات عمليات التقرير المالي للاقتصاديات الصاعدة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

من الأهداف الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، هو الاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) على برنامج للتقارب، حيث أصدر الكيانان في أكتوبر من عام (2002) مذكرة تفاهم أصبحت تعرف بعد ذلك باسم ( Norwalk agreement)، وكان هدفها الأساسي هو بدء سلسلة من المشروعات التي من شأنها إزالة الاختلافات بين المبادئ المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية والمعايير الدولية (IFRS)، وكان هناك مجالات العديد من مجالات النجاح في عملية التقارب، إلا أن التقارب الكامل لم يتحقق حتى تاريخه ومازال مسألة مثيرة للجدل.

**ثانيا: الإطار التنظيمي للمعايير الدولية (IFRS):**

تتعدد الكيانات الرئيسية في الإطار التنظيمي للمعايير الدولية (IFRS)، حيث تضم كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ولجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على النحو الآتي:

**1- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation):**

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي منظمة خاصة لا تهدف إلى الربح، أنشأت بموجب قانون الشركات العام لولاية (Delaware) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل في انجلترا وويلز كشركة أجنبية (رقم الشركة FC023235)، تم إعادة تسمية هذه اللجنة باسم (IFRS Foundation) في جويلية 2010 بعدما كانت تسمى (IASC Foundation) وتتكون هذه اللجنة حالياً من 22 عضوا إدارياً (Les Trustees)، يتحمل مجلس المراقبة مسؤولية الموافقة على تعييناتهم وتشمل مسؤوليات الأمناء الإشراف على عمليات مؤسسة لجنة المعايير الدولية (IFRS Foundation) ومجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجلس الاستشاري للمعايير

ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمتابعة والإشراف على فاعلية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتزامه بأسلوب عمله وبالإجراءات الاستشارية ووضع وتنفيذ ترتيبات التمويل المناسبة وتحمل مسؤوليات التغييرات في النظام الداخلي.

**2- مجلس معايير المحاسبة الدولية ((IASB:**

مجلس معايير المحاسبة الدولية ((IASB هو هيئة مستقلة لإعداد وتطوير وإصدار المعايير الدولية (IFRS) وأيضاً المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SEMS)، يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من ستة عشر (16) عضواً، بدء من شهر جويلية 2012، يتم تعينهم من قبل الأمناء على أساس الكفاءة المهنية والخبرة العملية، لمدة خمس سنوات وتكون قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولمدة خمس سنوات، تتكون إدارة المجلس من مناطق جغرافية متنوعة كالآتي : - أربعة أعضاء من منطقة آسيا/ منطقة الهادئ - أربعة أعضاء من أوروبا - أربعة أعضاء من أمريكا الشمالية - عضو واحد من أفريقيا - عضو واحد من أمريكا الجنوبية - عضوان يتم تعيينهما من أي منطقة لتحقيق التوازن الجغرافي الكلي.

**3- لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:**

أنشأ الأمناء لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) المسمات سابقاً لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية (SIC) في مارس 2002 حيث تضم اللجنة حاليا (14) عضواً يتم اختيارهم من بين مجموعة متنوعة من بين أفضل الخبرات الفنية المتاحة ومختلف خبرات الأسواق والأعمال الدولية، ومن مناطق جغرافية مختلفة، تنظر تلك اللجنة في كيفية تطبيق المعايير الدولية (IFRS) وتوفير الإرشادات في الوقت المناسب حول مسائل التقرير المالي التي لم يتم تناولها بشكل خاص وتنظر اللجنة أيضا في القضايا والمشكلات المتعلقة بها، مثل المشاكل التي تنشأ عن التطبيق العملي لتلك المعايير، حيث تقوم بإعادة تفسيراتها المعروفة باسم (IFRICS) وغالبا ما تنصب تلك التفسيرات على مسائل محددة ومتخصصة.

**4- المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:**

يتكون المجلس الاستشاري (SAC) من (50) عضواً يمثلون الأطراف المعينة على المستوى الدولي حيث يوفر المجلس أداة اتصال رسمية للمجموعات الأخرى والأفراد الراغبين في إعداد التقارير المالية من خلفيات وظيفية وبيئات جغرافية متباينة، و لا يعتبر هذا المجلس في حد ذاته كيان مُختص بوضع المعايير، إنما يوفر المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حول جدول العمل، القرارات، وأولويات عمله، وتقديم مشورات الأخرى لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو إلى الأمناء (IFRS Foundation)، يتم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري من قبل أمناء المؤسسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يتم تعيين رئيس المجلس الاستشاري من قبل الأمناء ولا يمكن أن يكون عضواً في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو من موظفيه. ويُدعى رئيس المجلس الاستشاري لحضور اجتماعات الأمناء والمشاركة فيها.

**ثالثا: المعايير الموضوعة بمعرفة مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB):**

إلى غاية نهاية 2018 أصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولية ( (17IASB معيار من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) واعتمد (25) معيارا من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) كانت قد صدرت عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ومازالت سارية، بالإضافة إلى العديد من التفسيرات ووثائق اللجنة المصدرة الدائمة (SIC) التي تشكل جزء من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يتم نشر هذه المعايير سنوياً في صورة نسخة ورقية هي "الكتاب الأحمر" وهو النسخة الرسمية الوحيدة المطبوعة بمعرفة مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويحتوي هذا الكتاب على النص الكامل للمعايير بالإضافة إلى المستندات المرفقة لها مثل الأمثلة التوضيحية،

ودليل التطبيق، وأسس الاستنتاجات والآراء المخالفة وهناك أيضا "الكتاب الأخضر" وهو دليل للمعايير، و "الكتاب الأزرق" الذي يحتوي على المعايير دون التطبيقات المبدئية.

كما يمكن الوصول إلى هذه المعايير وملخصاتها الفنية (بدون الوثائق المصاحبة) مجاناً من خلال الموقع الإلكتروني لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) عند التسجيل في الوقع (www.IFRS.org) ولتحقيق أهداف المؤسسة، فإنه من الأهمية بمكان ترجمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، إلى لغات مختلفة يمكن أن يساعد بشكل كبير على تبنيها، وتوجد لدى مؤسسة المعايير الدولية (IFRS Foundation) عدة سياسات للترجمة، منها أن يكون هناك نسخة واحدة فقط مترجمة بمعرفتها، وأن يشارك في عملية الترجمة خبراء في المحاسبة من الناطقين بلغة البلد المترجم له، فعلى المستوى الدول العربية يتولى المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة) عملية ترجمة المعايير إلى اللغة العربية. والشكل الموالي يوضح إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) السارية المفعول إلى غاية نهاية عام 2017.

**شكل رقم: 1 إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)**

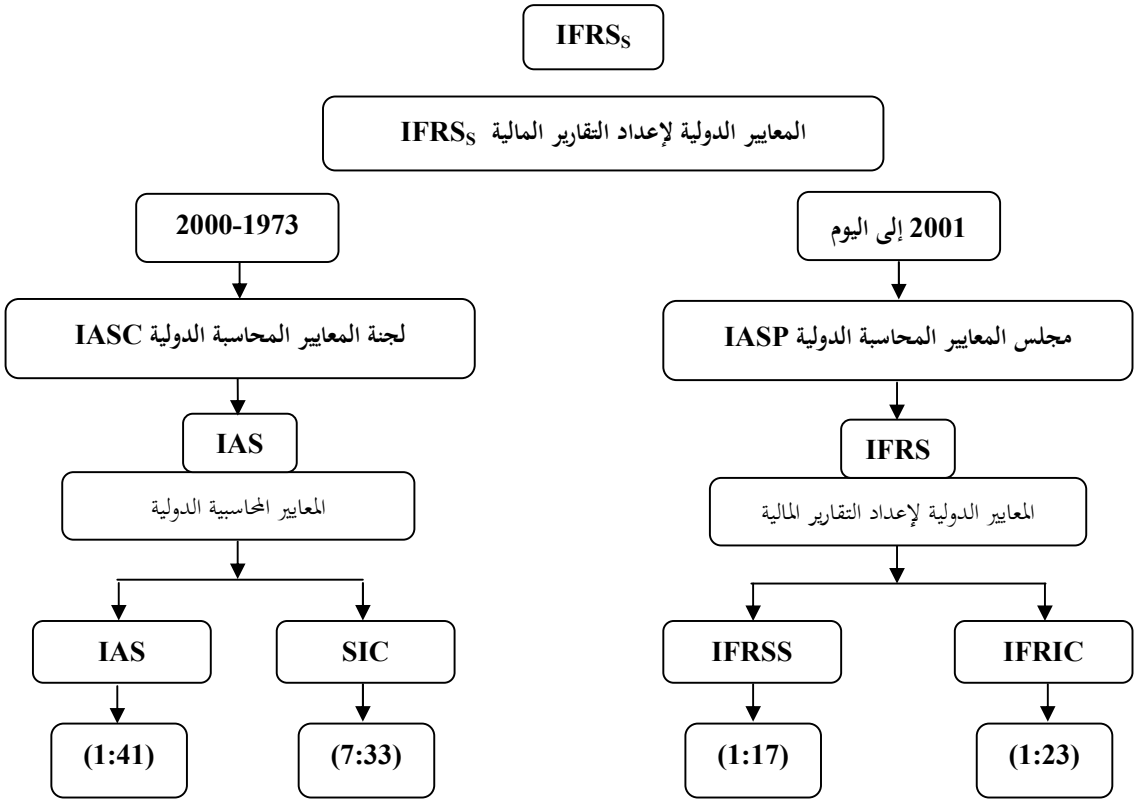


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجلس معايير المحاسبة الدولية

**المحور الثاني: إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي:**

كانت بدايات ظهور المحاسبة في الشركات أو في المشروعات الفردية، ومن ثم ظهرت الشركات التضامنية وإن أوائل الكتاب في المحاسبة، قد نصحوا بأن تكون أول خطوة في عملية التسجيل في المحاسبة هي إعداد جرد أو بيان لرأس المال وتظهر فيه كل الممتلكات الشخصية فضلا عن الديون عليه/ وله منذ اليوم الأول للعمل.[1]

**أولا: مفهوم إدارة الأرباح:**

يرجع مفهوم إدارة الأرباح إلى الباحث (Paul Healy.M) الذي نشر مقال عام 1985 تحت عنوان ( The Effect of Bonus Schemes on Accounting) "تأثير خطط المكافآت على القرارات المحاسبية" والذي ناقش فيه العلاقة بين مكافآت الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها اعتماداً على الإجراءات المحاسبية وتوصل الباحث أن الإدارة تختار الإجراءات والأساليب المحاسبية التي تعظم المكافآت التي يتم الحصول عليها.[2]

كما ارتبط مفهوم إدارة الأرباح مع نظرية الوكالة، وإن مفاهيم هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف " Adam Smith " إذ أشار عند مناقشة مشكلة الفصل بين الملكية والرقابة في كتابه ثروة الأمم "Wealth of Nations" الصادر في عام 1776، الذي وضح فيه أنه "لا يمكن أن نتوقع من مدراء الشركات الذين يُؤتمنون على أموال الآخرين أن يديروها بنفس اليقظة والحذر، كما لو كانوا مالكين لهذه الأموال".[3]

كما استقطبت إدارة الأرباح اهتمام العلماء والباحثين وصانعي السياسات في العديد من البلدان وأثيرت واحدة من أهم القضايا للمستثمرين وأصحاب المصالح في الشركات، ونظراً لطبيعة عملية إدارة الأرباح المعقدة وصعوبة رصدها بسهولة، ورد في الأدب المحاسبي تعاريف عديدة لإدارة الأرباح، حيث تناول كل تعريف وجهة نظر محددة سواء من حيث الوسيلة المستخدمة للقيام بإدارة الأرباح، أو الهدف منها، الأمر الذي نتج عنه العديد من التعريفات، وعليه يصبح من الضروري تناول البعض منها والتي انطلق واضعوها من وجهات نظر مختلفة، ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

- تعرف إدارة الأرباح بأنها " القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل بالقوائم المالية حسب الرغبة ."[4]
- عُرفت إدارة الأرباح بأنها "عملية تدخل هادفة أو مقصودة في عملية الإبلاغ المالي بقصد الحصول على مكاسب خاصة ."[5]
- كما عرفت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) إدارة الأرباح بأنها "تحريف تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً."

بناء على ما ذكر حول إدارة الأرباح: يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

- لا يوجد تعريف متفق عليه في تاريخ الأدب المحاسبي لإدارة الأرباح؛
- تعددت تعاريف إدارة الأرباح، إلا أن هناك عامل مشترك بين هذه التعاريف ألا وهو قدرة إدارة الشركة على التأثير في رقم الربح؛
- اتفاق بين أغلب الباحثين على أن إدارة الأرباح تستخدم لتظليل مستخدمي القوائم المالية للشركة؛
- تعددت وجهات النظر للظاهرة أولهما أنها سلوك غير قانوني طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد، أما الأخرى فترى أنها سلوكاً قانونياً مشروعاً حتى ولو كان غير أخلاقي طالما أنه يحقق مصلحة الشركة؛

بناء على ما تقدم نعرف ظاهرة إدارة الأرباح بأنها "ممارسات محاسبية وادارية متعمدة تقوم بها إدارة الشركة انطلاقاً من مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات من أجل التأثير على الأرباح المحاسبية إما لزيادتها أو تخفيضها".

**ثانيا: دوافع أو حوافز القيام بممارسات إدارة الأرباح:**

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص أهم الدوافع القيام بممارسات إدارة الأرباح في النقاط الآتية:

**1- دوافع الادارة:**

تقوم الإدارة بنقل الأرباح من فترة إلى أخرى للتأثير على أسعار أسهمها في السوق، خاصة إذا كانت المكافآت التي تتحصل عليها في صورة أسهم، فالمدراء يقومون بتعديل تقارير الأرباح من أجل زيادة مكافآت خيار الأسهم [6].

**2- دوافع الاقتراض:**

تُعد عقود الاقراض أحد الحوافز الأساسية التي تدفع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، ووفقا لفرضية عقود الدين التي تقدمها نظرية المحاسبة الايجابية فإن هذه العقود تؤثر على قرارات المديرين لاختيار السياسات والطرق المحاسبية، مثل تحديد حد أعلى للتوزيعات، أو لنسب السيولة، أو نسب المديونية، لذا فقد تفضل الشركة استخدام السياسات المحاسبية التي تعزز وتحسن من الربح المفصح عنه وتقلل من فرص انتهاك الشروط.[7]

**3- دوافع كبار حملة الأسهم:**

قد يؤثر تركز الملكية في أيدي القليل من كبار حملة الأسهم إلى الضغط على إدارة الشركة لتبني الطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح المحقق، وذلك لتغطية عمليات تسرب موارد هذه الشركات وأصولها لأيدي هؤلاء المساهمين الأكثر سيطرة [8].

**4- التأثير على أسعار الأسهم:**

إن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين، والمحللين الماليين، للمساعدة في تقييم أداء الأسهم، يمكن أن يولد دافعاً لدى المديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك في محاولة منهم للتأثير على أداء سعر السهم حيث أن تراجع القيم المالية للشركات يؤثر سلباً على أسعار أسهمها.

**5- دوافع أو حوافز التكلفة السياسية:**

هي التكاليف المرتبطة بسلطة الحكومة على مصادر الثروة من الشركات، وإعادة توزيعها على الأطراف الأخرى في المجتمع، إذ أن التقارير المالية هي مصدر المعلومات المستخدمة من الحكومة في تحديد الشركات لنقل الثروة، كما تستخدم التقارير المالية من اتحادات العمال في دعم مطالبهم في زيادة الأجور، وأنها تستخدم من قبل مجاميع المستهلكين في تقييم معقولية الأسعار المحددة من الشركات للسلع والخدمات التي تقدمها، ومن الجهات الأخرى التي تهتم بالاطلاع على التقارير المالية للشركات هم السياسيون، إذ أنهم يمكن أن يتدخلوا في شؤون الشركات بإجراءات حلول تشريعية مثل تجميد الأسعار، إن مثل هذا الإجراء يمكن أن يزيد من فرصهم في إعادة الانتخاب، لذلك توفر العملية السياسية الحوافز للإدارة لاختيار التطبيقات المحاسبية التي تقلل من الأرباح الكبيرة المقرر عنها، وبذلك تقلل من الانتقادات الموجه للشركة .[9]

**ثالثا: استراتيجيات إدارة الأرباح**

هناك ثلاث استراتيجيات تلجأ إليها الإدارة عند ممارستها لإدارة الأرباح، حيث أصبحت هذه الاستراتيجيات هي الأساس في عملية صناعة القرارات، بل إن نجاح الشركات أو فشلها إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى مدى تفهم إدارة الشركات لظروف بيئتها الخارجية وقوى المنافسة في الصناعة التي تنتمي إليها، وكذا التعرف على جوانب القوة والضعف لديها وتستخدم إدارة الشركات هذه الاستراتيجيات من أجل تحقيق الدوافع والحوافز التي تم ذكرها سابقاً، وتكمن هذه الاستراتيجيات في الآتي:

**1- إستراتيجية تخفيض الأرباح:**

تظهر هذه الإستراتيجية عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية والتي قد تمتد إلى عدة سنوات بدلاً من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، إذ ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى Big Bath والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية.[10]

**2- إستراتيجية زيادة الأرباح:**

إن هذا النوع من الإستراتيجية لممارسات إدارة الأرباح يخضع وبشكل كبير لحكم الإدارة فبموجب هذه النوع تقوم الإدارة بالتلاعب في الدفاتر المحاسبية لتوليد أرباح قد تكون وهمية وذلك من خلال تعجيل الاعتراف بالإيراد وتسجيله قبل اكتسابه فعلاً، إلا أنه من الصعوبة بمكان على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد خاصة إذا كان على البائع أداء التزامات مؤجلة أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة، الأمر الذي يدفع بالعديد من المراقبين لمجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي الثابت في عقد التسعينات دفع بالشركات وبشكل تدريجي إلى تبني سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالإيراد .[11]

**3- استراتيجية تخفيف التقلبات (تمهيد الأرباح)**: تمهيد الربح هو تسوية مقصودة للأرباح المحاسبية بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب الذي يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الأرباح إلى الحد الممكن أو المسموح به من خلال مجموعة من الآليات التي يتم عن طريقها تخفيض الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل ملحوظ وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل كبير في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لأغراض الحد من درجة المخاطرة المصاحبة لهذه لظاهرة التقلبات في الأرباح المحاسبية، ومن ثم زيادة القيمة السوقية للشركة في الأجل الطويل وبالتالي تحقيق مصلحة الملاك وزيادة قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وزيادة الثقة في هذا التنبؤ.

**المحور الثالث: علاقة المعايير الدولية (IFRS) بممارسات إدارة الأرباح**

**أولا: المعايير الدولية (IFRS) وجودة المعلومات المحاسبية**

إن تحقق جودة المعلومات المحاسبية منوط بمدى تحقق جودة التقارير المالية المعدة من قبل الشركات والمرتبطة هي الأخرى بجودة القياس والتقييم المحاسبي، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية تتوقف على مدى جودة المعايير المحاسبية على انتاج معلومات محاسبية ملاءمة وممثلة بصدق، تساعد مستخدميها على اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية بشكل سليم، لذا فإن جودة المعايير المحاسبية تُعد من أهم العناصر التي يتعين توفرها لتحقيق جودة التقارير المالية.

**1- جودة المعلومات المحاسبية:**

تُعتبر المعلومات المحاسبية مورداً أساسياً في أي نشاط اقتصادي، وعنصراً مهماً في عملية اتخاذ القرارات، فقد أصبح لزامًا على إدارة كل شركة تكثيف الجهود للحصول على معلومات محاسبية دقيقة ملاءمة وموثوق بها، وهي تلك الواردة بالقوائم المالية.[12]

**1-1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:** بالرجوع إلى الأدبيات المحاسبية نجد مجموعة من التعريفات لجودة المعلومات المحاسبية نذكر منها:

- عُرفت جودة المعلومات المحاسبي بأنها مدى قدرة المعلومات المحاسبية في عكس الأداء التشغيلي الحالي للشركة، ومدى قدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي، وقدرتها على تحديد قيمة الشركة.
- عرفها اتحاد المحللين الماليين (FAF) على أنها "الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب" .[13]
- عُرفت أيضا بأنها "الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير، وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية البديلة".[14]

من خلال ما ذكر يتضح أن هناك اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، غير أنه يمكن التوصل إل مفهوم متكامل بين وجهات النظر السابقة على أن جودة المعلومات المحاسبية "هي تلك المعلومات التي تتوفر على الخصائص النوعية المفيدة لمستخدمي التقارير المالية في اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية".

**1-2- مقومات جودة المعلومات المحاسبية:** تُعد مقومات جودة المعلومات المحاسبية من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية كما أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة .

وفقاً لورقة العمل الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في عام 2008 تحت عنوان "تحسين الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي، فإن الشرط الأساسي لجودة التقارير المالية هو توافر مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، وهذه الخصائص هي مجموعة من الصفات التي تجعل من المعلومات مفيدة لمستخدميها وتتكون من الخصائص الأساسية (الرئيسية) وهي الملاءمة والتمثيل الصادق، والخصائص المعززة (الثانوية) وهي: القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، والتوقيت المناسب[15].

**1-3- انخفاض جودة المعلومات المحاسبية:** يؤثر انخفاض جودة المعلومات المحاسبية على ما يلي:[16]

- يؤدي انخفاض جودة المعلومات المحاسبية إلى رفع حالة عدم التأكد لدى المستثمر عن الشركة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على أي إصدار لأسهم جديدة للشركة، وبالتالي ارتفاع تكاليف الاكتتاب والمخاطر.
- التذبذب في عوائد السهم، والتشتت بين تنبؤات المحللين الماليين بشأن الأرباح وهو ما يؤدي إلى رفع درجة المخاطرة وانخفاض الاستثمار في الأسهم.
- انخفاض درجات التقييم لديون الشركة من قبل المؤسسات المالية، وهو ما سيؤدي إلى الحد من قدرة الشركة في الحصول على مزيد من التمويل لأنشطتها، وارتفاع التكلفة.
- زيادة الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للأسهم مما يؤدي إلى انخفاض عمليات التداول في الأسواق المالية.

**ثانيا: مشكلات تعدد بدائل القياس المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية (IFRS)**

تظهر بين الحين والآخر مشكلة القياس المحاسبي القديمة والمتجددة بأشكال وقوالب متعددة، ويرافق ذلك ازدياد حدة الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة بشأن عدم امكانية التوصل إلى مفهوم قياس موحد ومقبول قبولاً عاماً، ولعل هذه المشكلة تلقي بظلالها على المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية ومدى مصداقيتها وموثوقيتها خاصة في أوقات الأزمات.

نظراً لتشعب أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية واتجاه آراء عديدة إلى مُبرأ ومتهم لمعايير المحاسبة ولا سيما تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي بأنها وراء زيادة وتيرة الأزمات المالية وتضخيمها، فقد صرحت العديد من الجهات خصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير من رؤساء مجالس إدارات البنوك والشركات العملاقة، إلى وقف تطبيق جميع المعايير الخاصة بالقيمة العادلة، كما اتضح ذلك جلياً خلال اجتماع زعماء الدول الأوروبية الأربعة في مجموعة G20 إذ أبدى الرئيس الفرنسي ساركوزي في ذلك الوقت انتقاداً لاذعاً لطريقة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة بقوله "انها قيمة تلاعبيه وغير حقيقية لا تعبر عن عملية تبادل حقيقية" بينما كان بعظهم مُبرءون لطريقة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مثل رئيس الوزراء البريطاني جيمس براون في ذلك الوقت بقوله "انها عين السوق في الشركة".

**1- مفهوم عملية القياس المحاسبي:** يُنسب أول تعريف علمي مُحدِد لعملية القياس بشكل عام إلى المنظر (Campell) الذي عرفه بأنه "قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناءً لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".[17]

وُيعرف القياس المحاسبي وفق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) على أنه "تحديد القيم النقدية للعناصر التي تظهر بها القوائم المالية والتي ستظهر بها قائمة المركز المالي وبيان الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس".[18]

كما عُرف القياس المحاسبي على أنه "ما هو إلا تعبير كمي ونقدي للظواهر والأحداث والوقائع المالية الاقتصادية الخاصة بشركة معينة، وعرضها بصورة صادقة ومفهومة"[19].

أما أكثر التعريفات تحديداً لمفهوم القياس المحاسبي فهو الصادر في تقرير جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) ورد فيه ما يلي: "لا يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث الشركة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء لملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"[20].

بناء على ما سبق نعطي تعريفا للقياس المحاسبي بأنه "عملية تحديد القيم النقدية العددية للأحداث أو الأشياء أو الظواهر المرتبطة بالشركة بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة، وعادة تكون هذه الأحداث مرتبطة بعناصر القوائم المالية".

**2- أسباب تعدد بدائل القياس والتقييم المحاسبي:**

يمكن تناول أهم أسباب تعدد بدائل القياس والتقييم المحاسبي من خلال النقاط الآتية:[21]

**- تطور المفاهيم والسياسات المحاسبية من الناحيتين العلمية والعملية:** مرت المحاسبة بمراحل مختلفة تطورت فيها المفاهيم والسياسات والطرق المحاسبية، وقد ساهم فيها الجانب العملي بجزء كبير في بداية التطور، ثم انتقلت الأهمية إلى الجانب العلمي عن طريق الفكر المنظم والابتكار لوضع مفاهيم وطرق قياس تلائم المتغيرات المستجدة أولاً بأول، فبدائل القياس والتقييم المحاسبي التي ظهرت في البداية كانت تمثل رد فعل للمشاكل التي تظهر في التطبيق العملي، فعند كل مشكلة محاسبية كان يتم البحث عن طريقة القياس المناسبة لها.

**– اختلاف ظروف البيئة الاقتصادية:** تؤثر ظروف البيئة الاقتصادية على بدائل القياس والتقييم المحاسبي من عدة جوانب أهمها: (النظام الاقتصادي، درجة التقدم الاقتصادي، اختلاف مراحل التطور).

**– اختلاف ظروف البيئة السياسية:** إن اختلاف درجة التدخل الحكومي في الشركات وفي تنظيم مهنة المحاسبة يكون له أثر كبير على تعدد بدائل القياس والتقييم المحاسبي، فاتخاذ اجراءات حكومية ضد شركات معينة كالتأميم والمصادرة ومعدلات الضرائب المرتفعة...إلخ، وهو ما يعرف بالتكاليف السياسية وربط ذلك في معظم الأحيان بأرباح الشركة، قد يدفع الشركات إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض صافي الربح.

**– اختلاف ظروف البيئة الاجتماعية:** إن اختلاف القيم والتقاليد والعادات من مجتمع لآخر يؤثر على سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم سواء من ناحية أشكال وأحجام الشركات ودرجة تقبل المخاطرة وثقافة الإدارة أو من ناحية أخلاقيات التعامل ومدى قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية (مثل تقليل التلوث في البيئة، التشجير، المساهمة في مواجهات الكوارث الطبيعية، تشغيل المعوقين...إلخ)، وتؤثر مثل هذه الأمور على المحاسبة سواء من ناحية مستوى الافصاح المحاسبي والذي يرجع في جزء كبير منه إلى الإدارة كطرف أمين ومحايد بين الأطراف المهتمة بالشركة أو طرق القياس المحاسبي لقياس العائد والكلفة الاجتماعية.

**– طبيعة المبادئ والسياسات المحاسبية:** يحكم الإطار العام للنظرية المحاسبية مجموعة من المبادئ والسياسات المحاسبية والتي تسمح بالمرونة نتيجة لعدم الاتفاق عليها من ناحية، وتضاربها من ناحية أخرى، مما أدى إلى ظهور العديد من بدائل القياس والتقييم المحاسبي ومن أمثلة تلك المبادئ والسياسات ما يلي: ( مبدأ الموضوعية، سياسة الأهمية النسبية، سياسة الحيطة والحذر سياسة القابلية للتطبيق... إلخ).

**– تلبية احتياجات معدى القوائم المالية:** ترغب الكثير من الشركات في الابقاء على تعدد بدائل القياس والتقييم المحاسبي ليوفر لها المرونة الكافية لاختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروفها وخصائصها، فعلى سبيل المثال فإن الشركات التي تعتمد على الافتراض بدرجة كبيرة قد تحبذ الابقاء على الطرق المحاسبية التي تؤدي لزيادة صافي الربح لتحسين نسب السيولة والربحية وحتى يمكنها

استيفاء شروط الدين أو امكان الاتفاق على ديون جديدة، كذلك تتعدد الدوافع الاقتصادية للشركات المختلفة للتمسك ببعض الطرق المحاسبية وتمويل الأبحاث لتي تبرز أهميتها ومبررات استخدامها، كما أنها تمارس الضغوط على الجهات المختلفة المرتبطة بوضع المعايير لمنع إلغاء الطرق التي تحبذها.

**3- استغلال تعدد بدائل القياس المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية (IFRS) لممارسة إدارة الأرباح**

يمكن تناول بعض نماذج القياس والتقييم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS) الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) سابقاً والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتسميتها الجديدة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والتي يمكن استغلالها من قبل إدارة الشركة للقيام بممارسات إدارة الأرباح كالآتي:

**3-1- معيار المحاسبة الدولي (IAS2) "المخزون"** : يتاح لإدارة الشركة الاختيار بين ثلاثة بدائل لتسعير المخزون وهي:

- طريقة الوارد أولا الصادر أولا .(FIFO)

-طريقة التمييز العيني.

-طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

كما تتبع الشركة طريقة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيها أقل لتقييم مخزون آخر مدة والاعتراف بالخسارة في حالة انخفاض سعر السوق عن التكلفة.

كما أن التكاليف المشتركة، ينتج عنها أحياناً وجود أكثر من مُنتج يتم انتاجه بصفة مشتركة، ومن ثم صعوبة توزيع التكلفة بالنسبة لكل منتج على حدى، لذا أقر المعيار في هذه الحالة توزيع التكلفة على المنتجات بطريقة منطقية ويتوجب الانتظام في عملية التوزيع، غير أن المعيار لم يحدد ما هو الأساس المنطقي للتوزيع، مما يؤدي إلى فتح الباب أم الإدارة للتلاعب بتحديد هذا الأساس للقياس.

**3-2- معيار المحاسبة الدولي " (IAS 16) الأصول غير الجارية"** : توجد عدة طرق لاهتلاك الأصول غير الجارية وأهمها:

- الاهتلاك الخطي (الثابت)؛
- الاهتلاك المتناقص؛
- الاهتلاك حسب الوحدات المنتجة.

كما أعطى هذا المعيار قدر كبير من (الصفة التحكمية) في تقدير العمر الانتاجي للأصل وتقدير قيمته التخريدية (كنفاية)، حيث تقوم الإدارة بتحديد العمر الانتاجي للأصل على ضوء سياستها الخاصة في التخلص من الأصول، كما يتاح لإدارة الشركة أيضا عند القياس اللاحق للأصل الاختيار ما بين (نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم).

**3-3- معيار المحاسبة الدولي "(IAS20 ) المنح الحكومية"**: ترك المعيار عدة بدائل محاسبية للاختيار في معالجة المنح الحكومية وذلك من خلال مدخلين هما:

- مدخل رأس المال حيث تضاف المنح إلى حقوق المساهمين مباشرة.
- مدخل الإيراد حيث تعتبر المنحة ايرادا خلال فترة محاسبية أو أكثر.

**3-4- معيار المحاسبة الدولي " (IAS23 ) تكاليف الاقتراض"**: أعطى المعيار عدة بدائل محاسبية للاختيار في معالجة تكاليف الاقتراض، مصروف يحمل على الفترة التي تم فيها، أو رسملة تكاليف الاقتراض.

**3-5-المعيار المحاسبي الدولي ": ( 32IAS ) العرض الأدوات المالية :"** إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، أما إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى أساليب لتقدير وتحديد القيمة العادلة بمصداقية كافية ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

- القيمة السوقية الجارية للأداة المالية المشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها.
- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر الخصم مساوي لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها نفس الشروط والخصائص.
- استخدام نماذج تسعير الخيارات.
- استخدام نماذج مصفوفة التسعير.

**3-6- معيار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية" ( 13IFRS) قياس القيمة العادلة":** أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS13) "قياس القيمة العادلة" في ماي 2011 يعرّف هذا المعيار القيمة العادلة ويستبدل المتطلب الوارد في المعايير الفردية.

يُعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS13) القيمة العادلة عل أنها "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"[22].

كما يقدم هذا المعيار ثلاث مناهج في تحديد القيمة العادلة هي: (منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل)

يمكن تحديد أربع مشكلات أساسية تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة وهي :

- يصعب الاعتماد على القيمة العادلة كأسلوب قياس عند غياب أسعار السوق النشطة.
- أن استخدام القيمة العادلة يزيد من حدة التقلبات في الدخل.
- توجد مخاوف من أثر استخدام القيمة العادلة عند هبوط أسعار الأصول نتيجة الاتجاهات الاقتصادية إلى ما دون قيمتها الحقيقية.
- التناقض في تقييم الأصول والالتزامات بسعر الخروج من السوق الحالي وبافتراض فرض الاستمرار الشركة في تقييم الأصول والخصوم الأخرى.

**المحور الرابع: قياس ممارسات إدارة الأرباح على عينة من شركات المساهمة شركات المساهمة المسعرة بمؤشر ( 100FTSE) ببورصة لندن**

في عام 2002 رحبت بريطانيا بالقرار الأوروبي رقم CE1606/2002 والمتعلق بتطبيق المعايير الدولية (IFRS) اعتبارا من بداية عام 2005، كما أصدرت وزارة الصناعة والتجارة منشورا بتاريخ 30 أوت 2002 للشركات والمدققين والمجلس الوطني للمعايير المحاسبية ومجلس معايير المراجعة الوطنية وغيرهم ممن يتأثرون بالقرار الأوروبي بضرورة تعديل أوضاعهم ليتماشى مع هذا القرار. كما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASB) في تلك الفترة ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توافق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية (IFRS).

**أولا: مجتمع وعينة الدراسة:**

**1-مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية بورصة لندن مؤشر ( FTSE 100).

**2- عينة الدراسة:** تضم عينة الدراسة بعض الشركات المساهمة المقيدة في السوق المالية محل دراستنا: (بورصة لندن مؤشر FTSE 100)، وقد روعي في اختيار العينة الاعتبارات التالية:

- أن تكون الشركة مسجلة في البورصة.
- أن تكون أسهم الشركة متداولة خلال فترة الدراسة.
- أن تشتمل عينة الدراسة على انشطة اقتصادية مختلفة.
- عدم تعرض الشركة للتصفية أو الاندماج خلال فترة الدراسة.
- توفر جميع التقارير المالية خلال الفترة من (2015-2017) .

**ثانيا: النموذج المتبع لقياس ممارسات إدارة الأرباح (نموذج Miller)**

يرى (Miller) أنه من السهل على إدارة الشركة ممارسة إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق القصير الأجل من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي تكون لها التأثير المرغوب في الأجل القصير على الحسابات المتداولة لقائمة المركز المالي مثل السياسات التي تؤثر على أرصدة المدينين والدائنين أو التي يترتب عليها مستويات المخزون السلعي، والسياسات التي تؤثر على الاستحقاق طويل الأجل، مثل السياسات المتعلقة بالاهتلاكات والضرائب المؤجلة والالتزامات المحتملة، وعليه يرى (Miller) أنه بالإمكان معرفة مدى استخدام الإدارة للاستحقاق لممارسة إدارة الأرباح من خلال التغير في عناصر رأس المال العامل .

وجه (Miller) انتقادات للافتراضات التي تقوم عليها نماذج حساب الاستحقاق الاجمالي وتقسيمة إلى استحقاق اجباري واستحقاق اختياري، وملخص هذه الانتقادات أنها تؤدي إلى أخطاء في الحساب قد يكون لها تأثير بالغ على النتائج، وذلك بفعل صعوبة التفرقة بين ما يعتبر استحقاقاً اختيارياً وما يعد استحقاقاً اجبارياً الأمر الذي دفع (Miller) إلى تقديم نموذج أخر يقوم على أساس الاستحقاق القصير الأجل أو ما أصبح يعرف باستحقاق رأس المال العامل.

على هذا الأساس طور (Miller) تلك النماذج وذلك من خلال ايجاد علاقة بين التغير في رأس المال العامل بوصفه عنصراً خاضعاً للتلاعب من قبل الإدارة، وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية بوصفه المقياس البديل للأداء الذي لا يتأثر بالاستحقاق، وبالتالي أقل عرضة لإدارة الأرباح من صافي الدخل المعد وفقاً لأساس الاستحقاق، وقد أُطلق على هذه العلاقة بـ (Miller Ratio)، وأن نتيجة النسبة هي التي تقرر وجود ممارسات لإدارة الأرباح من عدمه، حيث تشير القيمة الصفرية للنسبة حالة عدم وجود إدارة الأرباح، أما إذا اختلفت النسبة عن قيمتها عن الصفر (سواء بالسالب أو بالموجب) فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود إدارة الأرباح، ويلخص هذا النموذج بالمعادلة الآتية : $EM= (\Delta WC / CFO)t -0 -(\Delta WC\ 0 / CFO\ (t -1 = 0$

$$EM= (\Delta WC / CFO)t -0 -(\Delta WC\ 0 / CFO\ (t -1 \neq 0$$

إذ أن: EM: إدارة الأرباح.

$\Delta WC$: التغير في رأس المال العامل في السنة.

CFO: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في السنة.

t-0: السنة الحالية.

t -1: السنة السابقة.

**ثالثا: نتائج تطبيق النموذج ((Miller على عينة من شركات المساهمة شركات المساهمة المسعرة بمؤشر ( 100FTSE) ببورصة لندن:** يوضح الجدول الآتي نتائج تطبيق (نموذج Miller) لاحتساب مؤشر إدارة الأرباح (EM) للشركات المساهمة عينة الدراسة المقيدة في سوق الأوراق المالية: (بورصة لندن مؤشر ( 100FTSE).

**الجدول رقم: 1 نتائج تطبيق (نموذج Miller) في الشركات عينة الدراسة المسجلة بمؤشر ( 100FTSE) ببورصة لندن**

| الشركة | السنة | ΔWC | CFO | ) ΔWC /CFO( | EM |
|---|---|---|---|---|---|
| ANGLO AMERICAN | 2015 | - | - | - | |
| | 2016 | -2007 | 5399 | -0,372 | |
| | 2017 | 1329 | 8049 | 0,165 | 0,537 |
| ANTOFAGASTA | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 376,8 | 1138.4 | 0,332 | |
| | 2017 | 176,9 | 2097.5 | 0,084 | -0,248 |
| ASHTEAD GRP | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 82,2 | 33.3 | 2,468 | |
| | 2017 | 72,6 | 424.8 | 0,171 | -2,297 |
| ASTRAZENECA | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | -3132 | 4145 | -0,756 | |
| | 2017 | -1239 | 3578 | -0,346 | 0,409 |
| BAE SYS. | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 551 | 1229 | 0,448 | |
| | 2017 | 879 | 1897 | 0,463 | 0,0150 |
| BARRATT DEVEL | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 356 | 652.9 | 0,545 | |
| | 2017 | 147,7 | 388.6 | 0,380 | -0,165 |
| BHP GROUP | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 1858 | 10625 | 0,175 | |
| | 2017 | 4316 | 16804 | 0,2578 | 0,0820 |
| BT GROUP | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | -2645 | 5179 | -0,511 | |
| | 2017 | -1168 | 6174 | -0,189 | 0,321 |
| BUNZL | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 281,4 | 406.5 | 0,692 | |
| | 2017 | -40,1 | 475.6 | -0,084 | 0,776- |
| CRH | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 468 | 2340 | 0,2 | |
| | 2017 | 244 | 2189 | 0,111 | -0,088 |
| CRODA INTL. | 2015 | - | - | - | |
| | 2016 | 15,2 | 263.8 | 0,0576 | |
| | 2017 | 15,7 | 262.5 | 0,0598 | 0,0022 |
| DIAGEO | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 285 | 2548 | 0,112 | |
| | 2017 | -673 | 3132 | -0,215 | -0,327 |
| EVRAZ | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 54 | 1503 | 0,036 | |
| | 2017 | 756 | 1957 | 0,386 | 0,350 |
| FERGUSON | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 347 | 787 | 0,441 | |
| | 2017 | 103 | 752 | 0,137 | -0,304 |
| Fresnillo | 2015 | - | - | | |
| | 2016 | 196,84 | 897.96 | 0,219 | |
| | 2017 | 51,24 | 761.47 | 0,067 | -0,152 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel**.**

يتضح من الجدول رقم (1) أن جميع شركات عينة الدراسة المسجلة بمؤشر (FTSE100) في بورصة لندن تمارس إدارة الأرباح لكن بدرجات متفاوتة إذ تراوحت قيمة مؤشر إدارة الأرباح بموجب (نموذج Miller) بين (2,297- و 0,350)، فسجلت أعلى قيمة لمؤشر

ممارسة إدارة الأرباح لشركة (ASHTEAD GRP) باتجاه سلبي عن طريق التخفيض المتعمد لأرباحها، وشركة (SSE) باتجاه إيجابي عن طريق التعظيم المتعمد لأرباحها، فسجلت أدنى قيمة لمؤشر ممارسة إدارة الأرباح لشركة (EVRAZ) ومن جهة أخرى، نلاحظ أيضاً أن هناك من شركات عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح بالاتجاه السلبي (مؤشر سالب) وهناك شركات تمارس إدارة الأرباح بالاتجاه الايجابي (مؤشر موجب).

**خاتمة:**

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في البحث عن أثر تطبيق الالزامي للمعايير الدولية (IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية الآتي: (بورصة لندن مؤشر ( 100FTSE)، حيث أن مجهودات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي تصبوا إلى الغاء معظم أو غالبية البدائل (المعالجات القياسية والمعالجات البديلة) في المعايير المحاسبية الجديدة، وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل محاسبية تستغل للممارسة إدارة الأرباح، إلا أن الدراسة التطبيقية أثبتت عكس ذلك فجميع شركات عينة الدراسة المسجلة في سوق الأوراق المالية الآتي: (بورصة لندن مؤشر ( 100FTSE)، تمارس إدارة الأرباح لكن بدرجات متفاوتة، فهناك شركات تمارس إدارة الأرباح باتجاه سلبي عن طريق التخفيض المتعمد لأرباحها وشركات تمارس إدارة الأرباح باتجاه إيجابي عن طريق التعظيم المتعمد لأرباحها.

**الاقتراحات:**

- العمل على الغاء معظم أو غالبية البدائل (المعالجات القياسية والمعالجات البديلة) في المعايير الدولية (IFRS) الجديدة والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل للقيام بممارسات إدارة الأرباح.

- ضرورة أن تكون المعايير الدولية (IFRS) قابلة للتطبيق العملي وواضحة ومفهومة وخالية من التعقيد، كما أن تواكب وتتفاعل باستمرار مع التغييرات الديناميكية في البيئات المختلفة (الاقتصادية، السياسية، والثقافية والاجتماعية).

- ضرورة وضع نظام رقابة فعال ومحكم من أجل تفعيل تطبيق حوكمة الشركات بهدف ضمان التطبيق السليم للمعايير الدولية (IFRS).

- ضرورة أن تعمل الهيئات المختصة من بينها الأكاديميين بالجامعات على تطوير المعرفة والسلوك الأخلاقي للمحاسبين والمدققين في مجال العمل المحاسبي.

**الهوامش:**

[1] أنور، أحمد الشبراوي (2017)، **المحاسبة الابداعية (حل مشكل التعثر المصرفي، تحقيق الميزة التنافسية، نظام حماية الودائع، إعداد القوائم المالية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 7.

[2] Scott Dyreng. D, et al (2011) , **Where Do Firms Manage Earnings**, Review of Accounting Studies, Springer US, Vol 17, N$^0$ 3, p 649.

[3] عباس، حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي (2015)، **إدارة الأرباح "عوامل نشوئها واساليبها وسبل الحد منها"**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 145.

[4] Copeland, Ronald M (1968) , **Income Smoothing, Journal of Accounting Research, Empirical Research in Accounting**: Selected Studies, Vol 6, Accounting Research Center, Booth School of Business, University of Chicago, p 103.

[5] Indiale Daniel Kaaya (2015), **The Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Earnings Management**: A Review of Empirical Evidence, Journal of Finance and Accounting, Vol 3, N$^o$ 3, UK, p 59.

[6] Mary Lea Mcanally (2008), **Executive Stock Options, Missed Earnings Targets, and Earnings Management**, The Accounting Review, American Accounting Association, American Association of University Instructors in Accounting Vol 83, N$^o$ 1, pp 185-216.

[7] Akhgar Omid M, et al (2012), **Type of Earnings Management and the Effects of Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and Sales Growth: Evidence from Iran**", International Research Journal of Finance and Economics, Issue, 101, p 155.

[8] ناظم، شعلان جبار (2016)، **دوافع ووسائل تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية**، مجلة المثنى، المجلد 6، العدد 1، جامعة المثنى، العراق، ص 11.

[9] عباس، حميد يحي التميمي و حكيم حمود فليح الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[10] سعود، محمد دعيج الركيبي (2015)، **أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار الأدوات المالية في سوق الكويت للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 68.

[11] Beatty Anne L, et al (2002) , **Earnings Management to Avoid Earnings Declines across Publicly and Privately Held Banks**, The Accounting Review, Vol 77, N$^0$3 pp 547-570.

[12] نمر، عبد الحميد السليحات (2011)، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية**، مجلة الفكر لمحاسبي، الجزء1، العدد 2، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 16.

[13] سطم، صالح حسين، عباس حميد يحي التميمي (2017)، **تأثير جودة الابلاغ المالي في سياسات توزيع لأرباح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 95، جامعة بغداد، العراق، ، ص 431.

[14] عباس، مهدي الشيرازي (1990)، **نظرية المحاسبة**، ط1، دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، ص 195.

[15] Stergios, Tasios and Michalis Bekiaris (2012) , **Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality**: The Case of Greece, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol 2, N0 1, pp 57-74.

[16] مطاوع، السعيد السيد **مطاوع** (2017)، **معايير المحاسبة الدولية والأزمات المالية العالمية (دراسة تحليلية)، دار التعليم الجامعي**، القاهرة، ص 199.

[17] وليد، ناجي الحيالي (2007)، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، ص 100.

[18] علي، ناجي سعيد الذهبي و موفق عبد الحسين محمد (2013)، **القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها بحث تطبيقي في احدى الشركات الصناعية العراقية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 2، العدد8، جامعة بغداد، العراق، ص 67.

[19] أحمد، حلمي جمعة (2009)، **المدخل السلوكي في المحاسبة المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 154.

[20] رضوان، حلوة حنان (1998)، **تطور الفكر المحاسبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 24.

[21] طارق، عبد العال حماد (2011)، **المحاسبة الابتكارية (دوافعها، أساليبها، آثارها)**، الدار الجامعية، القاهرة، ص ص 114-129.

[22] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2013)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبيين القانونيين، الجزء (أ) "إطار المفاهيم والمتطلبات"، عمان، الأردن، ص 491.